



مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار



”مارس
2024

إعادة تشكيل خريطة التجارة العالمية

توجهات عالمية: تقرير دوري يصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء يرصد ويحلل الأحداث والتوجهات العالمية الأكثر تداولاً في الصحف والمجلات الأجنبية، بالاعتماد على التقارير الدولية.



WWW.IDSC.GOV.EG

فريق العمل



رئيس المركز

السيد/ أسامة الجوهري

مساعد رئيس مجلس الوزراء

رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

رئيس التحرير

د. أحمد حلمي

رئيس الإدارة المركزية لمحو المعلومات والبيانات

الإشراف العام

أ. منى البدرى

مدير الإدارة العامة للمتابعة الخارجية

د. محمود خليفة جودة

المدير التنفيذي للإدارة العامة للمتابعة الخارجية

إعداد

أ. خلود أحمد

باحث اقتصادي بالإدارة العامة للمتابعة الخارجية

تصميم جرافيكى

م. إسلام محمد راشد

الإدارة العامة للجودة

أ. مها عبدالفتاح

أ. أيمن سيد

”

في الآونة الأخيرة أصبح مصطلح "إعادة تشكيل التجارة" يتصدر عناوين الأخبار. وفي عام 2023، نجحت المكسيك في أن تصبح أكبر شريك تجاري للسلع للولايات المتحدة.

ماكنزي- يناير 2024.



العدد الكبير لسياسات التخفيف من آثار تغير المناخ والتي تشمل أهداف الوصول بصافي الانبعاثات إلى الصفر، والدعم الأخضر، يعيد تشكيل تدفقات التجارة العالمية بشكل كبير.



أثرت الهجمات الأخيرة على السفن التجارية في البحر الأحمر بشدة على حركة الشحن العالمية، مما زاد من التحديات الجيوسياسية التي تؤثر سلبًا على حركة التجارة العالمية وسلاسل التوريد.



زاد عدد القيود التجارية العالمية الجديدة بشكل مطرد، من حوالي 650 قيدًا جديدًا في عام 2017 إلى أكثر من 3000 في عام 2023.

قائمة

01	المقدمة	
01	التحولات الجيوسياسية	01
04	الصراعات الإقليمية	02
05	سياسات التخفيف من آثار تغير المناخ	03
06	تغيير التحالفات والاتفاقيات التجارية	04
08	المراجع	

مقدمة

1- التحولات الجيوسياسية

ارتفع متوسط التعريفات الجمركية على تجارة السلع بين الصين والولايات المتحدة بما يتراوح بين ثلاثة وستة أضعاف منذ عام 2017، لذا بدأت كلتا الدولتين تبحث عن بدائل تجارية بعيداً عن الأخرى. فقد قامت الولايات المتحدة بتنويع حصتها من الواردات بشكل كبير بعيداً عن الصين. واكتسبت فيتنام، على وجه الخصوص، وغيرها من الاقتصادات الآسيوية حصة. وفي الوقت نفسه، اكتسبت المكسيك أيضاً حصة من واردات الولايات المتحدة.

وانخفضت حصة الصين من واردات السلع المصنعة الأمريكية من 24% إلى 15% بين عامي 2017 و2023. وخلال هذه الفترة، كانت الإلكترونيات هي القطاع الذي شهد أكبر انخفاض في الحصة، من حوالي 50% إلى حوالي 30%. وشهدت فيتنام الزيادة الأكثر وضوحاً في حصة الواردات الأمريكية في هذا القطاع. وكثيراً ما عكست هذه التحولات تأثير زيادة التعريفات الجمركية على الواردات من الصين.

وقد أصبحت المكسيك أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة على مستوى الواردات في عام 2023. وكانت أكبر مكاسبها في قطاعي الزراعة ومعدات النقل، وهي القطاعات التي تعتبر فيها الصين شريكاً تجارياً أقل أهمية للولايات المتحدة. على سبيل المثال، ارتفعت حصة المكسيك من واردات معدات النقل الأمريكية من 26 إلى 32% بين عامي 2017 و2023، لتستحوذ

في الآونة الأخيرة أصبح مصطلح "إعادة تشكيل التجارة" يتصدر عناوين الأخبار. وفي عام 2023، نجحت المكسيك في أن تصبح أكبر شريك تجاري للسلع للولايات المتحدة. وشهدت تجارة فيتنام مع الصين والولايات المتحدة ارتفاعاً. وتحولت واردات الطاقة في الاقتصادات الأوروبية بشكل كبير بعيداً عن روسيا، في حين ازدهرت واردات بعض المنتجات من الصين، مثل السيارات الكهربائية. لقد ارتفع متوسط التعريفات الجمركية على تجارة السلع بين الصين والولايات المتحدة بما يتراوح بين ثلاثة وستة أضعاف منذ عام 2017. وفي أعقاب الأزمة الروسية الأوكرانية، فرض الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والعديد من اللاعبين الآخرين عقوبات على روسيا، وانسحبت أغلبية كبيرة من الشركات الأوروبية واليابانية والأمريكية من روسيا أو قلصت عملياتها هناك. كما أن إعادة توجيه ممرات الشحن بسبب أزمة البحر الأحمر التي بدأت في ديسمبر 2023 لا تؤدي إلى تكاليف إضافية وتأخير وتعقيدات أمنية فحسب، بل لديها أيضاً القدرة على خلق موجات صدمة بعيدة المدى تتجاوز المواقع المباشرة المتضررة. وعلى نطاق أوسع، فإن عدد القيود التجارية العالمية الجديدة كل عام يتزايد بشكل مطرد، من حوالي 650 قيداً جديداً في عام 2017 إلى أكثر من 3000 في عام 2023. وفي هذا العدد نبرز أهم العوامل التي تعيد تشكيل خريطة التجارة العالمية.

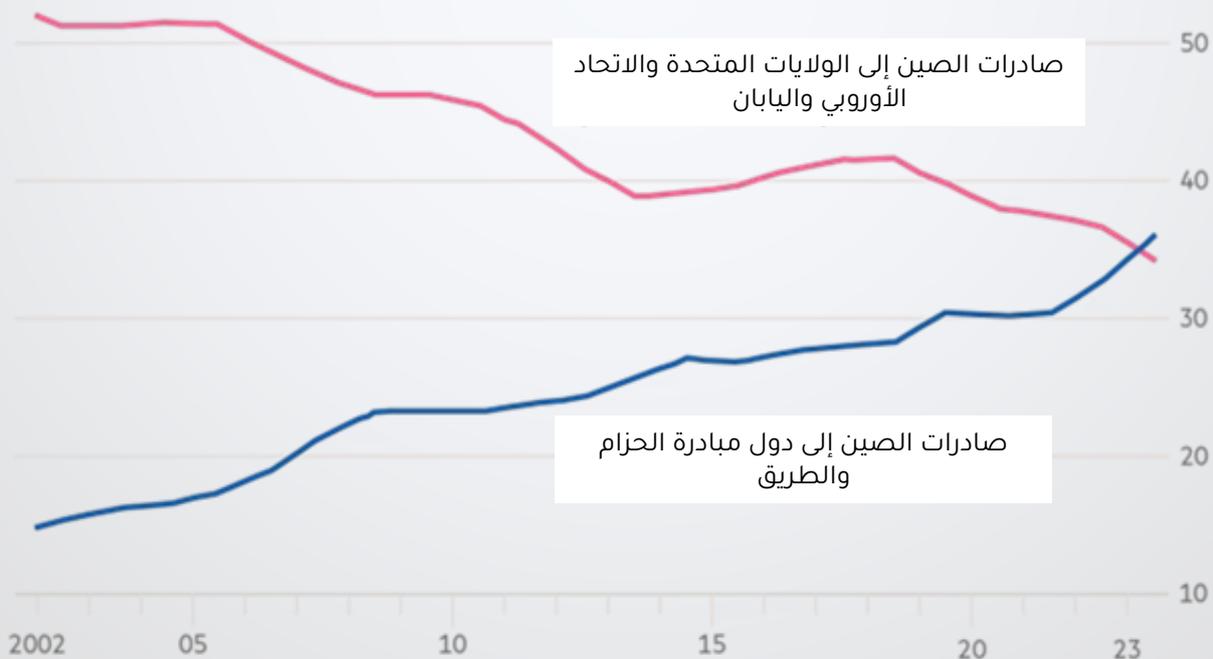
آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وقد تجاوزت صادرات الصين إلى الدول العشر الأعضاء في رابطة "آسيان" - وجميعها مدرجة في مبادرة الحزام والطريق- الصادرات إلى الولايات المتحدة في العام المنتهي في أكتوبر 2023. وقد تجاوزت صادرات الصين إلى دول مبادرة الحزام والطريق صادرات الصين إلى كل من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان مجتمعة.

على جزء من حصة اليابان، التي خسرت خمس نقاط مئوية من حصة واردات معدات النقل الأمريكية في هذه الفترة. ومع ذلك، ظلت حصة الصين في هذا القطاع مستقرة عند حوالي 4% إلى 5%. وبالنسبة للصين، فقد بدأت تعمل على تسريع الجهود الرامية إلى بناء بنية تجارية بديلة معزولة عن نفوذ الولايات المتحدة وتتمحور حول العالم النامي. وتتمثل استراتيجية بكين الرئيسة في الاستفادة من العلاقات مع "الجنوب العالمي" التي تم تعزيزها من خلال مبادرة الحزام والطريق (BRI) البالغة قيمتها تريليون دولار، وهو برنامج استثماري تم إطلاقه في عام 2013 ويضم أكثر من 140 دولة في

صادرات الصين إلى دول مبادرة الحزام والطريق مجتمعة، وإلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان مجتمعين خلال الفترة (2002-2023)

% من إجمالي الصادرات الصينية



المصدر: صحيفة فايننشال تايمز

الـ 12 المنتهية في أكتوبر 2023 فقط، بل إنها تحصل على حوالي 40% من وارداتها النفطية من المنطقة. علاوة على ذلك، تساعد الشركات التكنولوجية الصينية مثل شركة هواوي العديد من دول مجلس التعاون الخليجي في إنشاء البنية التحتية الأساسية.

كما تركز الصين بشكل خاص على القارة الإفريقية، وتعد اتفاقية التجارة الحرة للقارة الإفريقية (AfCFTA) عام 2018، والتي تضم 54 دولة إفريقية، فرصة كبيرة للصين. لم تعلن الصين عن رغبتها في الانضمام إلى الاتفاقية، لكن مكانة الصين كأكبر شريك تجاري لدول القارة ككل، أدى إلى التوافق القوي والكبير مع دول المجموعة. كما أن الصين تقدم الدعم لأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. وفي عام 2021، وقعت وزارة التجارة الصينية اتفاقية لتكوين فريق خبراء في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وذلك للتعاون في قضايا مثل: التجارة الرقمية، والإجراءات الجمركية، وحقوق الملكية الفكرية، وغيرها.

وكان أكبر نجاح حققته الصين حتى الآن هو الانضمام لاتفاقية (الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة)، التي تضم 15 دولة، وهي عبارة عن اتفاقية تجارة حرة إقليمية كبيرة، دخلت حيز التنفيذ في عام 2022. ويساهم أعضاء الاتفاقية بنحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي للعالم.

لكن الصين لن تكفي باتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية؛ فهي بدأت تتفاوض في الوقت الحالي على (10) اتفاقيات تجارة حرة، والتي، باستثناء تلك التي تُعد تحديثات لاتفاقيات التجارة الحرة التي يتم العمل بها بالفعل، ستمثل حوالي 4.3% أخرى من صادرات الصين للعالم. ومن جانب آخر، يتم الآن إعداد دراسات جدوى لـ 8 اتفاقيات تجارة حرة أخرى، والتي في حالة إبرامها سوف تمثل ما يقرب من 2.6% إضافية من الصادرات الصينية إلى العالم.

أيضاً، تمثل دول مجلس التعاون الخليجي أهمية استراتيجية بالنسبة للصين، فالأمر لا يقتصر على صادرات صينية بقيمة 112.5 مليار دولار إلى دول المنطقة، في الأشهر



2- الصراعات الإقليمية

يتأثر مشهد التجارة والاستثمار العالميين بشكل كبير بالصراعات الإقليمية، حيث تكون مناطق مثل الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية في أحيان كثيرة في بؤرة التوترات الجيوسياسية. ولا تترتب على هذه الصراعات تكاليف بشرية واجتماعية مدمرة فحسب، بل لها أيضا آثار اقتصادية عميقة، تؤثر على سلاسل التوريد العالمية، وأسعار السلع الأساسية، وأنماط الاستثمار.

أولاً: الأزمة الروسية الأوكرانية

انخفضت التجارة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا بنحو 80% بين فبراير 2022 وسبتمبر 2023، مما يعكس انقطاع العلاقات بعد الأزمة الروسية الأوكرانية. وقد انخفضت تجارة المملكة المتحدة مع روسيا بأكثر من 95%. وأصبح إيجاد إمدادات بديلة من موارد الطاقة ضرورة ملحة، وقد حدث ذلك بسرعة كبيرة. على سبيل المثال، انخفضت حصة روسيا من واردات ألمانيا من الغاز الطبيعي من حوالي 35% في يناير 2022 إلى أقل من 1% في عام 2023.

وفي قطاعات التصنيع، تحولت صادرات ألمانيا بعيداً عن روسيا، وفي كثير من الأحيان، بعيداً عن الاقتصادات المتقدمة في أوروبا، مع زيادة حصة الولايات المتحدة والاقتصادات الأوروبية النامية. كما اتجهت واردات ألمانيا أيضا إلى التحول بعيدا عن الاقتصادات الصناعية الكبيرة في أوروبا نحو الاقتصادات الأصغر حجما، والنامية غالبا، في أوروبا - وخاصة بولندا - فضلا عن الصين.

ثانياً: الصراع في الشرق الأوسط

أثرت الهجمات الأخيرة على السفن التجارية في البحر الأحمر بشدة على حركة الشحن العالمية، مما زاد من التحديات الجيوسياسية والمتعلقة بالمناخ التي تؤثر سلباً على حركة التجارة العالمية وسلاسل التوريد. كما تؤدي الأزمة في البحر الأحمر إلى تزايد الاضطرابات في البحر الأسود بسبب الأزمة في أوكرانيا، والتي أدت إلى تغييرات في طرق تجارة كل من النفط والحبوب.

إلى جانب ذلك، تواجه قناة بنما، وهي قناة بالغة الأهمية تربط بين كل من المحيطين الأطلسي والهادئ، تحدياً منفصلاً. وأثار تضائل مستويات المياه المخاوف الخاصة بمرونة سلاسل التوريد العالمية وذلك على المدى الطويل، مما يسلط الضوء على هشاشة وضعف البنية التحتية التجارية على المستوى العالمي.

وتشير الأونكتاد إلى أن عمليات عبور قناة السويس انخفضت بشكل ملحوظ في يناير 2024. ومع قيام عدد من اللاعبين الرئيسيين في مجال صناعة الشحن بتعليق المرور عبر قناة السويس بشكل مؤقت، انخفض عدد سفن الحاويات الأسبوعية العابرة بشكل كبير، كما شهدت قدرة الحاويات الاستيعابية، وعبور كل من الناقلات وناقلات الغاز تراجعاً كبيراً. وفي الوقت نفسه، انخفض إجمالي عمليات العبور عبر قناة بنما بنحو 49% (في يناير 2024) مقارنة بذروتها (في ديسمبر 2021).

3- سياسات التخفيف من آثار تغير المناخ

إن العدد الكبير لسياسات التخفيف من آثار تغير المناخ والتي تشمل أهداف الوصول بصافي الانبعاثات إلى الصفر، والدعم الأخضر، يعيد تشكيل تدفقات التجارة العالمية بشكل كبير. على سبيل المثال، آلية الاتحاد الأوروبي لتعديل حدود الكربون تعاقب الصادرات ذات المحتوى الكربوني المرتفع إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك لتشجيع الإنتاج النظيف، وتحقيق الأهداف المناخية للكتلة. وسوف يقتضي الأمر التوجيهي للكتلة فيما يخص الإبلاغ عن استدامة الشركات، قيام نحو 50 ألف شركة كبيرة، ومنشأة أعمال صغيرة ومتوسطة، مسجلة لدى الاتحاد الأوروبي، بالإبلاغ عن تأثير عملها على النواحي البيئية والاجتماعية، بما يشمل سلاسل الإمداد الخاصة بها.

وسيعمل التحول نحو نظام بيئي واجتماعي أكثر إلزامًا، على إعادة تشكيل وتكوين سلاسل الإمداد العالمية، والتي تعتبر بالغة الأهمية لكل من العمل الإنمائي، وخلق فرص عمل.

لكن الدول التي لا تنجح في الحد من الانبعاثات الكربونية في عمليات الإنتاج تخاطر بخسارة وفقدان التجارة لصالح الدول الأكثر مراعاة للبيئة. وتظهر دراسات البنك الدولي أن هذه السياسات والقرارات يمكن أن تؤثر بشكل غير متناسب على الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، مما يؤدي إلى انخفاض حجم تجارتها، مقارنة بالاقتصادات مرتفعة الدخل.

على سبيل المثال، يظهر المؤشر الجديد الخاص بالبنك الدولي (مؤشر التعرض لآلية الاتحاد الأوروبي لتعديل حدود الكربون) أن دولة زيمبابوي هي الدولة الأكثر عرضة لخطر تطبيق هذه الآلية، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى صادرات زيمبابوي الضخمة من السبائك الحديدية، كثيفة الانبعاثات الكربونية، إلى الاتحاد الأوروبي. وفي موزمبيق أيضًا، يندرج نحو 20% من صادرات الدولة ضمن إطار آلية الاتحاد الأوروبي لتعديل حدود الكربون، مما يؤثر على الاقتصاد الوطني لموزمبيق، خاصة مع توجيهه 97% من صادراتها من الألومنيوم إلى دول الاتحاد الأوروبي.



فحسب، بل وأيضًا في آثارها الاستراتيجية. وهو يمثل جهدًا تبذله الدول الأعضاء لموازنة النفوذ الاقتصادي المتنامي للصين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والدعوة إلى نظام تجاري قائم على القواعد. ومن خلال إنشاء كتلة كبيرة للتجارة الحرة تمثل جزءًا كبيرًا من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، تعمل اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ على إعادة تشكيل التدفقات التجارية وأنماط الاستثمار، وتشجيع الشركات على إعادة تنظيم استراتيجياتها للاستفادة من الفرص الجديدة في أسواق الدول الأعضاء.

ثانيًا: منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA)

تمثل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية علامة بارزة في التكامل الاقتصادي الإفريقي، حيث تهدف إلى إنشاء سوق واحدة للسلع والخدمات عبر 54 دولة، مما يجعلها أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، وذلك من حيث عدد الدول. ويسعى الاتفاق إلى تعزيز التجارة البينية الإفريقية من خلال إلغاء الرسوم الجمركية على معظم السلع، وتسهيل حركة رؤوس الأموال والأفراد، وتمهيد الطريق أمام اتحاد جمركي قاري.

إن إمكانات منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لتحويل الاقتصاد الإفريقي هائلة. فمن خلال خفض الحواجز التجارية ومواءمة القواعد التنظيمية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة التجارة البينية الإفريقية بشكل كبير، وتحفيز النمو الاقتصادي، وانتشال الملايين من الفقر.

4- تغيير التحالفات والاتفاقيات التجارية

في المشهد الديناميكي للتجارة العالمية، تعمل التحالفات المتغيرة والاتفاقيات التجارية المتطورة على إعادة تشكيل أنماط التجارة الدولية. تعمل مبادرات مثل الاتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادئ (CPTPP) ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) على إنشاء كتل تجارية جديدة، مما يشير إلى تحول في كيفية تعامل البلدان مع بعضها البعض اقتصاديًا. وتعكس هذه التطورات إعادة التنظيم الاستراتيجي والتكيف مع البيئة الجيوسياسية المتغيرة، مع ما يترتب على ذلك من آثار كبيرة على ديناميكيات التجارة العالمية.

أولًا: الاتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادئ (CPTPP)

إن اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، التي تطورت من الشراكة عبر المحيط الهادئ بعد انسحاب الولايات المتحدة، هي اتفاقية تجارية تاريخية بين العديد من الدول المطلة على المحيط الهادئ، بما في ذلك اليابان وكندا وأستراليا والمكسيك، بين دول أخرى. وتهدف إلى تعميق العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول، وخفض التعريفات الجمركية وتعزيز التجارة لتعزيز النمو. تتناول الاتفاقية أيضًا قضايا شاملة مثل معايير العمل، وحماية البيئة، وحقوق الملكية الفكرية، مما يضع معيارًا جديدًا لاتفاقيات التجارة العالمية.

ولا تكمن أهمية اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ في تأثيرها الاقتصادي

شخص. ويمكن لهذه السوق الموحدة أن تجتذب الاستثمار الأجنبي، وتدفع عجلة التصنيع، وتعزز الابتكار في جميع أنحاء القارة.

علاوة على ذلك، تعمل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على تعزيز مكانة إفريقيا كشريك تجاري عالمي ووجهة استثمارية من خلال إتاحة الوصول إلى سوق موحدة تضم أكثر من 1.3 مليار





References list

- McKinsey Global Institute, Geopolitics and the geometry of global trade , <https://www.mckinsey.com/mgi/our-research/geopolitics-and-the-geometry-of-global-trade>
- Financial Times, China's plan to reshape world trade on its own terms, <https://www.ft.com/content/c51622e1-35c6-4ff8-9559-2350bfd2a5c1>
- United Nations Conference on Trade and Development, Unprecedented shipping disruptions raise risk to global trade, UNCTAD warns, <https://unctad.org/news/unprecedented-shipping-disruptions-raise-risk-global-trade-unctad-warns>
- World Bank, Trading in a new climate: How mitigation policies are reshaping global trade dynamics, <https://blogs.worldbank.org/ar/voices/altjart-fy-zl-mnakh-jdyd-syasat-altkhfyf-wdwrha-fy-aadt-tshkyl-dynamykyat-altjart-alalmyt>
- Investment Impact Alliance, Geopolitical Shifts and their Impact on Global Trade and Investment, https://www.linkedin.com/pulse/geopolitical-shifts-impact-global-trade-investment-santosh-g-swn2c?trk=article-ssr-frontend-pulse_more-articles_related-content-card



مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء

الحي الحكومي - العاصمة الإدارية الجديدة

رقم بريدي: 11582 ص.ب: 191 مجلس الشعب تليفون: (202)27929292 فاكس: (202)27929222



 www.idsc.gov.eg

 info@idsc.gov.eg

